



توسع حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا

تداعيات الأمن والاستقرار



أ.م. وليد محمود أحمد النجو

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

waleednajjo@gmail.com

النشر: ٢٠٢٤/٧/١

القبول: ٢٠٢٤/٥/٢

الاستلام: ٢٠٢٤/٣/٢٠

مستخلص البحث

سعى البحث إلى عرض الآثار الناجمة عن حالة التوغل الغربي - الأطلسي في معازل النفوذ الروسي التقليدية على التخوم الغربية للبلاد الروسية في ضوء الانفراد الغربي الذي تحكم بالشؤون الدولية عقب غياب الهيمنة الروسية بمظهرها الشيوعي حينما قارعت الرأسمالية التي انتصرت في نهاية الأمر. جاءت أهمية البحث من ضرورة التحري حول إذا ما كانت هناك من فرصة مهددة من جانب المنتصرين لمحاولة دمج روسيا في البنية الأمنية الأوربية، أم انها حالة طبيعية اتسمت بها معاهدات الأمن الجماعي اللامتكافئة في سعيها المستمر للبحث عن حالات عداء متجددة بعد العداوات الآفلة؟ خلص البحث في بعض من استنتاجاته إلى أنه ليس بالضرورة لقوى عالمية عاتية النجاح في بيئة جغرافية تتكشف فيها راديكالية العرقيات والإثنيات المتناحرة في حال إذا ما توافرت الأطراف المتناحرة هذه على حالة من العداء المتجذر لكل ما هو أجنبي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الأوربي؛ الناتو؛ روسيا؛ البلقان.

NATO's Expansion into Eastern Europe Security and Stability Repercussions

Assis. Prof. Waleed Mahmood Ahmad Al – Najjo 

Regional Studies Center/University of Mosul
waleednajjo@gmail.com

Received: 20/3/2024

Accepted: 2/5/2024

Published: 1/7/2024

Abstract

The research sought to present the effects resulting from the Western-Atlantic incursion into the traditional strongholds of Russian influence on the western borders of the Russian country in light of the Western exclusivity that controlled international affairs following the absence of Russian hegemony with its communist appearance when it fought against capitalism, which ultimately triumphed. The importance of the research came from the need to investigate whether there was a wasted opportunity on the part of the victors to try to integrate Russia into the European security structure, or is it a natural condition that characterized the collective security treaties in their continuous effort to search for a renewed state of hostility after the fading hostility? The research concluded in some of its conclusions that it is not necessary for great global powers to succeed in a geographical environment in which the radicalism of warring races and ethnicities is intensified if these warring parties agree on a state of deep-rooted hostility to everything foreign.

Keywords: European security; NATO; Russia; Balkans.

مقدمة

دائماً ما شكلت منطقة شرق أوروبا (بضمنها البلقان) منطقة جذب للقوى الباحثة عن التوسع نظراً لضعف بنيتها الاجتماعية التي لا تتوافر على فرصة لنشوء كيانات سياسية قوية من شأنها بلورة حالة من الردع تشهرها المنطقة هذه بوجه الطامعين، لذا ظلت أراضيها عرضة لهيمنة قوى أوربية متباينة في الرؤى والأهداف عبر مراحل تاريخية متصلة شكلت مظاهر توترات فترة الحرب الباردة (الإجتياح السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا) ومظاهر العنف المسلح لفترة ما بعدها (الحرب في يوغسلافيا وتبعاتها الجغرافية) إحدى أهم العوارض التي انتابت البناء الأمني الأوربي بشكل عام لا سيما سنوات ما بعد الحرب الباردة وسط تبادلٍ للإتهامات بين الطرفين، الروسي، والغربي بالمسؤولية عن تفويض الأمن والاستقرار .

هدف البحث

عرض محاولات التوغل الغربي- الأطلسي جغرافياً والساعية لتوسيع النفوذ الأطلسي- الغربي في البقاع الشرقية لأوروبا لحصر لتحجيم النفوذ الروسي لأقصى قدر ممكن ومن ثم فرض طوق خارجي على الحدود الغربية لروسيا في مرحلة مابعد الحرب الباردة في ظل توقعات روسية بمغادرة الغرب لهذا النوع من الفكر والأداء.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من ضرورة معرفة الحالة التي بموجبها تصوّر الغرب أن توسعة نفوذهم على مقربة من المجال الحيوي الروسي من شأنه تكوين حالة من السكون الأمني في المنطقة المذكورة ، فضلاً عن معرفة السياقات التي يتصرف بموجبها الروس في ظل مطابتهم بدور فاعل في الشأن الأوربي .

إشكالية البحث

جاءت من تساؤل مفاده هل أن حالة التوسع الأطلسي في المنطقة المذكورة نشأت نتيجة التفوق الغربي بعد الحرب الباردة في ظل إعجاب محلي بنجاح النموذج

الغربي في مقارنته للنموذج الإشتراكي، أم أنها جاءت نتيجة عقود من السنوات الصعبة أمضتها دول شرق أوروبا في ظل النفوذ الروسي بصيغته الشيوعية السوفييتية مما سبب حالة من الإحتقان إكتسى بها الواقع السياسي - الإجتماعي لبعض من دول المنطقة ؟ هذا فضلاً عن المخاوف المرتبطة من استدعاء بعض من تلك العرقيات (السلاف في صربيا) للنفوذ الروسي مما يعيد أجواء الحرب الباردة للظهور مرة أخرى، الأمر الذي جعل من العرقيات الأخرى تطلب علناً الانضمام للحلف الأطلسي فأفضى ذلك لظهور حالة من التوترات بسطت ظلالها القاتمة على أجواء المنطقة .

هيكلية البحث ومنهجيته:

حاول الباحث الإلمام بجوانب الدراسة من خلال عرض وتحليل الحالة التي بدا عليها المشهد السياسي - الجغرافي للمنطقة موضوع البحث عشية انتهاء الحرب الباردة والسنوات التي أعقبتها عبر العناوين الآتية :

أولاً : علاقات القوة العالمية

ثانياً : روسيا والإهمال الغربي

ثالثاً: توسع الناتو والحرب في البلقان

رابعاً : توقعات روسيا المتغيرة

خامساً: روسيا المحبطة والأحادية الغربية

أولاً : علاقات القوة العالمية

تتشكل السياسة العالمية بواسطة الدول الكبيرة أكثر من الدول الصغيرة، وهذا مايجادل به الواقعيون، وفي حال لم تكن الدول الكبرى على النسق الصحيح وعلى ما يرام، فإن جزءاً كبيراً من العالم سيواجه العواقب، وبالتركيز على العلاقات بين الدول الكبرى، يمكن التمييز بين نوعين مثاليين من العلاقات : توازن القوى، والأمن الجماعي (Waltz, 1979, 27-37).

يمكن تصنيف النوع الأول من كوكبة القوى الكبرى على أنه توازن خالص لعلاقة القوى ويفترض الواقعيون المدافعون عن هذا النوع أن الدول (بما في ذلك الدول الكبرى) لا تتصرف بطريقة توسعية فهي راضية بمجرد حصولها على قدر كافٍ من القوة، وبمجرد شعورها بالأمان، فإنها لا تسعى للحصول على المزيد من القوة فالأمن هنا يتغلب على التوسع، وبالتالي فإن النتيجة هي توازن مستقر نسبياً للقوة بين الدول الكبرى وفي هذه الحالة أمكن اعتبار النظام الثنائي القطب خلال الحرب الباردة مثلاً على ذلك (Waltz, 1979, Chapter 6)، وفي أحيانٍ أخرى قد يكون التوسع مطلباً بحد ذاته إذا ما توافرت القدرة عليه مدفوعاً بتطلعات عرقية وضرورات امبراطورية.

في ظل نظام توازن القوى، تفضل الدول الكبيرة الحجم (لاسيما غير الساحلية) أن يكون لها جيراناً ودودين حتى تشعر بالأمان، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن مناطق النفوذ تساعد في حمايتها من التعرض لهجوم ما، بالمقابل، فإن الهدف الرئيسي لأعضاء التحالف أو أي منظمة للدفاع الجماعي هو دعم بعضهم البعض عسكرياً في حالة وقوع هجوم خارجي، ووفقاً لنظرية التحالفات هذه، فإن هذا ينبغي أن يردع الأعداء المحتملين عن القيام بتحريك عسكري مما يفضي إلى تثبيت الأمن والاستقرار^(١)، لكن حتى في مجالات النفوذ الأخرى، فإن أي خطر محتمل سيُنظر إليه على أنه مسألة تثير قلقاً كبيراً ربما يؤدي إلى رد فعل عدواني وفعل حربي .

تُفضي إشكالية هيكلية التحالفات بالضرورة لظهور أعداء خارجيين ربما يعرضون أراضي دول التحالف المذكورة للخطر، ويؤدي عدم الثقة إلى المزيد من عدم الثقة

مما يُنشئ حالة من التوترات تؤول إلى الصراعات، وهكذا، قد يؤدي سوء إدارة نظام توازن القوى إلى الحرب.

النوع الثاني، هو الأمن الجماعي، فإذا ما جرى تخفيف نظام توازن القوى من خلال القواعد الأمنية المتفق عليها بين الدول الكبرى كافة، فإننا نتحدث عن الأمن الجماعي، وهنا تهدف منظمات الأمن الجماعي إلى تعزيز الأمن من خلال وضع القواعد التي من شأنها منع نشوء الصراعات بين الدول الأعضاء، وتلزمهم هذه القواعد بأنماط سلوكية يمكن توقعها والتي من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على توقع التهديدات، والشرط الحاسم في هذا الصدد هو أن تشعر جميع القوى الكبرى بالمساواة وتعامل بعضها البعض على هذا الأساس، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن عليها أن تتشاطر نفس القيم والمعتقدات بما في ذلك نوع النظام السياسي السائد في الدول المشار إليها (Kupchan, 1991, 114–161).

من الأمثلة التاريخية لنظام الأمن الجماعي نظام الوفاق الأوربي (١٨١٥-١٨٥٤)، عندما اتفقت الدول الخمس الكبرى في أوروبا آنذاك (روسيا -بروسيا- انكلترا-النمسا-فرنسا) على قواعد أساسية فيما يتعلق بالأمن الخارجي (وحتى الداخلي)، مثال آخر على نظام الأمن الجماعي هو الأمم المتحدة (تأسست عام ١٩٤٥)، التي ظلت غير متزنة إلى حد كبير طالما كان هناك تحالفان حولها (الحلف الإشتراكي - الحلف الرأسمالي)، ومرة أخرى، يصعب التوفيق بين التحالفات (أو منظمات الدفاع الجماعي) وأنظمة الأمن الجماعي، لأن التحالفات هذه بطبيعتها تبحث عن أعداء خارجيين، وهو ما يتعارض مع فكرة الأمن الجماعي (Bridge & Bullen, 2005, 1–20).

على الرغم من أن نظام الأمن الجماعي أكثر استقرارًا بشكل عام من توازن القوى، إلا أن منظومات الأمن الجماعي ليست محصنة تمامًا ضد التوترات والصراعات بين الدول الكبيرة أيضًا، وإذا ما كانت إدارتها تسير بشكل سيء فقد ينتهي الأمر إلى علاقة توازن قوى هشّة، وفي النهاية الحرب، ومع ذلك، فإن الميزة

الرئيسية لنظام الأمن الجماعي هي أنه لن ينهار بسهولة مثل توازن القوى في حالة إحتلاله كما حصل مع تحالفات ألمانيا الأوروبية عشية الحرب العالمية الأولى^(٢).

إن الطريقة التي تنظر بها الدول الأخرى إلى نوايا غيرها لا تقل أهمية في أغلب الأحيان عن سلوكها نفسه عندما تكون النوايا حميدة، لكن عندما تنتقل الأفعال إلى حالة من العداء فإن تأثير الفعل يكون له تأثير عكسي كما هو مبين بالأساس، فهناك الكثير من العوامل التي تحدد جودة التصورات بين جهتين فاعلتين أو أكثر، منها طبيعة النظام السياسي (الديمقراطي مقابل الاستبدادي)، ودرجة الثقة والانفتاح، إن سوء الفهم وسوء التواصل أقل حضوراً في منظمة الأمن الجماعي منه في توازن القوى التقليدي (Jervis, 1976).

إلى جانب نوع حالة القوة العالمية، فإن نظرية التصورات الخاطئة^(٣) - قصور في الفهم - قد تساعد في تفسير سلوك روسيا والغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أشار تقرير عام ٢٠١٥ الصادر عن لجنة الاتحاد الأوروبي التابعة لمجلس اللوردات في المملكة المتحدة، من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي متفاجئة^(٤) بالأحداث في أوكرانيا، ومن المؤكد أن ذلك له جذوره، فعلى مدى العقد الأول من القرن الحالي، كان الاتحاد الأوروبي بطيئاً في إعادة تقييم سياساته المتعلقة في الاستجابة للمتغيرات الكبيرة في سياسات روسيا الاتحادية وسلوكها الخارجي، وكان قصور القدرة التحليلية الجماعية الأوروبية سبباً في إضعاف إمكانية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على قراءة التحولات السياسية في روسيا لتقديم قراءة صحيحة، وكان هذا الافتقار إلى الفهم والقدرة واضحاً خلال الأزمة الأوكرانية الحالية، ولكن حتى قبل ذلك لم يأخذ الاتحاد الأوروبي في الاعتبار الطبيعة الاستثنائية لأوكرانيا وموقعها الفريد في الجوار المشترك، وامتد هذا القصور في الرؤية إلى الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي، فمنذ نهاية الحرب الباردة لم تشعر روسيا باحترام الغرب، وبدا أن الغرب لم يع ذلك تماماً وهذا بدوره إرتبط بالافتقار إلى المعرفة المتبادلة (Deudney & Ikenberry, 2009)، فالرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين لم يفهم الغرب بما يكفي، والغرب لا يعرف بوتين تماماً، من هنا كانت التصورات

الخاطئة أو القاصرة، متبادلة بين الجانبين، فمن وجهة النظر الغربية توجب على الروس تبني خطاباً مختلفاً عند إدارة السياسة الخارجية وهذا ما لم يحصل، بالمقابل، كان هناك خطأً أوروبي في فهم الرسالة التي حاول بوتين نقلها للغرب مما أحبط الرئيس الروسي وجعله يعتقد أن عليه إيصال الرسالة مرة أخرى، ولكن بقوة أكبر، أو حتى بالقوة نفسها من خلال دعم كلماته بالعمل العسكري (Hill & Gaddy, 2015b)،

وعلى الرغم من أن سوء الفهم ربما سببا أساسيا للصدام بين الدول إلا أنه ليس الوحيد، بل يأتي ضمن اسباب متراكمة تقضي لبيئة شديدة العداء مما يجعل الصدام خياراً لا مفر منه، ومن بين هذه الاسباب ارتفاع منسوب القوة، والخلافات العقائدية، واحتكاكات الجغرافيا السياسية .

ثانياً : روسيا والإهمال الغربي

في نهاية الحرب الباردة التي لم يتوقع كثيرون أنها سوف تنتهي، شهد العالم تغييرات في الرؤى والتصورات لمرحلة ما بعد الحرب المذكورة، ومن المؤكد أن قادة الكرملين لم يخططوا لذلك مسبقاً، فقد استهدف الرئيس السوفييتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف (١٩٩٠-١٩٩١) تغييراً في النظام الإقتصادي والسياسي للإتحاد السوفييتي بطريقة تدريجية، لكن مقابل ذلك، تفكك الإتحاد السوفييتي وحلف وارسو في عام ١٩٩١، فوجدت روسيا نفسها في وضع حرج وهي تواجه وضعاً داخلياً مختلفاً جذرياً عما كان سابقاً، فقد بدا أن هناك حزباً شيوعياً تقلص إلى حد كبير، وأن الإقتصاد الذي كان قائماً على الدولة، إتجه نحو الإنهيار بسبب المؤمنين بالرأسمالية من خلال العلاج بالصدمة، وكانت النتيجة تفكك قوة عظمى جغرافياً واقتصادياً^(٥)، ومع صغر الناتج القومي الإجمالي الروسي الناجم عن تداعيات ما سبق، والذي قارب دولة مثل البرتغال في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان يُنظر إلى روسيا على أنها دولة نامية تمتلك أسلحة نووية، فضلاً عن تعرضها لأزمة مالية عام ١٩٩٨ في وقت افتقرت فيه لقيادة سياسية قوية بما ينبغي .

على العموم، شعرت مؤسسة السياسة الخارجية الروسية والساسة الروس بالإهانة لأنهم خسروا الحرب الباردة ^(٦) - رغم أنهم لم يرغبوا في الاعتراف بذلك -، وبمقارنة ذلك بانتصار الغرب بعد انهيار جدار برلين، أثبت النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه أقوى من النظام الإقتصادي القائم على الدولة في الإتحاد السوفييتي على الأقل في ذلك الحين، فيما سادت القيم الغربية للحرية والتحرر حتى داخل روسيا، وفي صيف عام ١٩٩٠، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٣) عن ظهور النظام العالمي الجديد .

مع انتهاء الحرب الباردة، كان من الممكن توقع بناء علاقة جديدة بين روسيا والغرب على أسس ذات طبيعة سلمية، وتوقع بعض الساسة الغربيين دمج روسيا في المنظمات الأمنية الأوربية - الأطلسية الرئيسية، فيما كانت روسيا من جانبها تأمل في أن يُحوّل حلف شمال الأطلسي نفسه من تحالف عسكري إلى منظمة ذات طابع سياسي، والأفضل من ذلك في نظر موسكو، كان إلغاء حلف شمال الأطلسي واستبداله بمنظمة أمن جماعي أوربية، وبدا واضحاً أن الواقعيين حينها توقعوا نهاية حلف شمال الأطلسي أيضاً، باعتبار أن التحالفات العسكرية كانت مؤقتة حسب تعريفها عندما جرى إنشاؤها (Mearsheimer, 1990, 5-56).

نعود إلى حالة الأمل الأوربي بدمج روسيا الناشئة في النظام الأمني الأوربي، إذ كان الروس ومنذ آخر زعيم سوفييتي للإتحاد السوفييتي (غورباتشوف) مهتمين بالانضمام إلى المنظمات الأمنية الغربية، فقد اختبر آخر الزعماء السوفييت فكرة عضوية الناتو عدة مرات خلال لقاء رسمي في أيار ١٩٩٠ مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (١٩٨٩-١٩٩٢) حول إعادة توحيد ألمانيا (Sarotte, n.d., 90-97)، وبعد تفكك الإتحاد السوفييتي ١٩٩١، أوضح أول رئيس لروسيا الاتحادية الناشئة بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، بوريس يلتسين (١٩٩١-١٩٩٩)، أن روسيا لديها مصلحة في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (Goldgeier, 1988, 88)، وحتى الرئيس فلاديمير بوتين في فترة ولايته الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٨) كان مهتماً بـ مشاركة أوسع في حلف شمال الأطلسي .

لا شك في أن روسيا لم تطلب رسمياً أن تصبح عضواً في حلف شمال الأطلسي لأنها كانت تعرف الإجابة مقدماً، وعلى الرغم من انها انضمت إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إلا أنه لم تكن هناك دعوة لها لتصبح عضواً عادياً في منظمة حلف شمال الأطلسي^(٧).

إن فكرة دمج روسيا في المنظمات الأمنية الأوروبية الأطلسية القائمة على قدم المساواة لم تؤخذ على محمل الجد في الأوساط الغربية التي بدا لها الأمر طبيعياً، إذ لم تكن استمرارية وجود حلف شمال الأطلسي موضع جدل عندما جرى توحيد ألمانيا ووضعتها تحت رعاية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (Zelikow & Rice, 1998, 277)، أما مؤسسات السياسة الخارجية الغربية، فقد نظرت إلى فكرة الأمن الجماعي بمنظور مغاير للمنظور الروسي .

ربما كانت الطريقة الأفضل لدمج روسيا في المنظمات الأمنية الغربية تتلخص في إنشاء منظمة أمنية جماعية جديدة على شاكلة مؤتمر للأمن والتعاون في أوروبا (CSCE)، ولكن بشكل مطور، غير أن هذه الآلية لم تحظى بالقبول من جانب الغربيين الذين لم يتمكنوا من تصور المستقبل بدون بقاء الحلف الأطلسي، وفي هذا الإطار، حذر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (١٩٨٨-١٩٩٥) في نيسان ١٩٩٠ من أنه لا توجد منظمة أخرى آنذاك يمكنها أن تحل محل حلف شمال الأطلسي كضامن للأمن والاستقرار الغربيين، فضلاً عن ذلك سيكون من الصعب التصور كيف ستتشكل صورة الأمن الجماعي لأوروبا بما فيها بلدانها الشرقية بمعزل عن الناتو، نظراً للقدرات التي يتوافر عليها الحلف لردع التهديدات الموجهة إلى أوروبا الغربية على وجه الخصوص -94 (Sarotte, n.d., 95).

وفقاً لما تقدم فقد أُعْتُبر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ضعيفاً عام ١٩٩١، فهكذا تشكل بإفتقاره لرئيس تنفيذي، سيظل في المستقبل المنظور مثقلاً بنقاط الضعف الهيكلية التي ستحد من فعاليته، إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي ساعد في تعزيز فكرة حقوق الإنسان والحرية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي -

والذي تم ترقيته إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في كانون أول ١٩٩٤ - ظلّ قابلاً في ظلّ حلف شمال الأطلسي (Mosser, 2015, 579-599)، وبدت نهاية الحرب الباردة بمثابة فرصة ضائعة أخرى للجم التوترات في أوروبا، فبدلاً من إنشاء نظام أمني إقليمي جديد يقوم على مبادئ الأمن الجماعي، لم يبادر الغرب إلى إلغاء حلف شمال الأطلسي ورفض دعوة روسيا للانضمام إليه الأمر الذي عزز من تنامي القلق الروسي .

ثالثاً: توسع الناتو الحرب في البلقان

مما زاد الأمر سوءاً من وجهة النظر الروسية أن الناتو، الذي كان يبحث عن هوية جديدة، تصرف بطريقة لم تعجب روسيا، على وجه الخصوص الحرب في البلقان، فضلاً عن توسع الحلف شرقاً نحو الحدود الغربية لروسيا، ومع تفكك الإتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وجد الناتو أعداءً جدد (Clare, 1995) بخاصة الأنظمة الإستبدادية الناشئة في خارج أراضي الناتو في شرق أوروبا، ومن ثمّ باشر تدخلات عسكرية في المنطقة المذكورة ضد صرب البوسنة عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وضد صربيا عام ١٩٩٩، كان تحرك الحلف في المنطقة الخطأ من وجهة نظر الروس و خارج نطاق عمله، وبالنظر إلى العلاقات التاريخية بين صربيا وروسيا، فقد دفع ذلك إلى أولى الاحتكاكات الكبرى بين حلف شمال الأطلسي وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة .

إن الخطوة التي اتخذها الغرب والتي أضرت بالعلاقات الناشئة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، كانت دعوة بعض دول أوروبا الشرقية التي كانت سابقاً دولاً أعضاء في حلف وارسو، للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ثم الإتحاد الأوروبي لاحقاً بأمل الحصول على العضوية في المؤسسات الغربية لأسباب اقتصادية وأمنية الأمر الذي جعل وزير الخارجية الروسي اندريه كوزرييف (١٩٩٠ - ١٩٩٦)، يدعو إلى نظام أمني جديد في أوروبا في إطار منظمة الأمن والتعاون، واقترح الوزير الروسي أن يخضع الحلف الأطلسي لهذا النظام الأمني المقترح تشكيله، لكن الناتو سرعان ما أعلن رفضه لهذه الأفكار (Smith, 2008, 2).

كانت المرة الأولى التي ذكر فيها توسع حلف شمال الأطلسي هي في العام ١٩٩٠، حتى قبل تفكك الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، فمنذ البداية كانت هناك تحذيرات صادرة عن الكريملين مفادها أن توسع الناتو من شأنه تكوين خطوط تقسيم جديدة، واعتبر الروس أن تمدد حلف شمال الأطلسي إنما هو توسيع لمجال نفوذ الغربيين ومن ضمنهم الأمريكيون، ومن المؤكد أن صناع القرار الغربيين سمعوا هذه التحذيرات ولكن يبدو أنهم تجاهلوا نظراً لضعف روسيا آنذاك، فضلاً عن وجود رؤية مسبقة تؤكد عدم امكانية دمجها غربياً وبالتالي يصبح اضعافها هدفاً ضرورياً، غير أن تلك التجاهلات كانت غير واقعية لأن روسيا ليست دولة عادية فهي تتوفر على إرث إمبريالي مشفوعاً بقدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية وسط إشارات من جانب القائد الأعلى السابق لقوات الحلفاء في أوروبا، الجنرال جون غالغن (١٩٨٧-١٩٩٢)، عندما أوضح بقوله، لقد انتصرنا في الحرب الباردة، لكننا نخسر السلام بعدها، وليس هناك شك حول هذا الموضوع، نحن لا نفكر بالروس بما فيه الكفاية، ومن هم وماذا يفعلون، نحن لا نفكر كثيراً في الطريقة التي يفكرون بها تجاهنا، يجب أن نفكر في دمج الناتو في منظمة أكبر، نحن بحاجة إلى منظمة جديدة بالكامل تضم الروس (Gardner, 2014, 49).

ومع ذلك، وعلى الرغم من تحذيرات وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تدهور العلاقات مع روسيا، أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) في العام ١٩٩٤ أن السؤال لم يعد ما إذا كان الناتو سوف يتوسع، بل متى سيتوسع، وفي هذا الإطار أطلقت دعوات رسمية لبولندا والمجر وجمهورية التشيك سنة ١٩٩٧ للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وهو ما حدث بعد ذلك بعامين بما يؤكد رغبة تلك الدول بالخلاص من الماضي السوفييتي، فيما حاول الناتو إخفاء التوترات مع روسيا من خلال التوقيع على القانون التأسيسي بين الناتو وروسيا لعام ١٩٩٧ الذي تضمن وعداً من الحلف الأطلسي بعدم نشر أسلحة نووية أو قوات أجنبية على أساس دائم في دول حلف وارسو السابقة، وأن توسع الناتو في هذه الأثناء لن يهدد مصالح

روسيا، وقد أظهرت الصيغة الأخيرة هذه عدم فهمٍ لكيفية رؤية روسيا للوضع (Goldgeier, 1988, 97).

حتى يمكن فهم رد فعل روسيا على توسع حلف شمال الأطلسي، من الأهمية بمكان أن نعود إلى موافقة الرئيس غورباتشوف على إعادة توحيد ألمانيا ولكن دون توسيع الناتو، فقد أشار وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، في شباط عام ١٩٩٠، إلى أن عملية إعادة توحيد ألمانيا لن تؤدي إلى توسع الناتو عندما تحدث إلى غورباتشوف في موسكو حول هذا الأمر، وبالمثل، أعلن وزير الخارجية الألماني هانز ديتريش غينشر (١٩٨٢-١٩٩٢) أن هناك شيء واحد مؤكد بالنسبة لنا هو أن حلف شمال الأطلسي لن يتوسع إلى الشرق، وقبل ذلك بأيام قليلة، كان غينشر قد أوضح إلى أنه يتعين على حلف شمال الأطلسي أن يعلن بشكل لا لبس فيه - بغض النظر عما يحدث داخل حلف وارسو - بأنه لن يكون هناك أي توسع لأراضي الناتو إلى الشرق (Zelikow & Rice, 1998, 182)، أي قرب حدود الاتحاد السوفييتي، وعلى أساس هذه الوعود أعطى غورباتشوف الضوء الأخضر للبدء بإنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي بين الألمانيتين تمهيداً لتوحيدهما (Sarotte, n.d., 93-94).

لقد ظهرت فيما بعد بعض الحجج القائلة بأن هذه الوعود التي قطعها الغرب تعلقت فقط بألمانيا الشرقية وليس بأوروبا الشرقية، لكن غينشر أبدى تحذيراً لوزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد في شباط من عام ١٩٩٠ من أن الجانب الألماني ملتزم بكلماته التي أعطاهها للسوفييت بعدم توسيع نطاق الناتو في نطاق دولٍ من شرق أوروبا وليس فقط على ألمانيا، وأنهم أي السوفييت بحاجة للإطمئنان من أن المجر على سبيل المثال، في حال حدث تغيير في حكومتها، لن تصبح جزءاً من التحالف الغربي (Sarotte, n.d., 117) وبغض النظر عما إذا كان الحلف بهذا الوصف أم لا، فما من شك في أن نظرة الرأي العام الروسي والقادة الروس المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء، أشارت إلى أن المؤسسات الأمنية في أوروبا قد ناقضت

مصالح بلادهم، وأن تمتد هذه التشكيلات الأمنية على مقربة من حدود وطنهم الغربية والجنوبية الغربية، إنما هو أمرٌ خطيرٌ على أمنه واستقراره^(٨). كانت الحجة القائلة بأن هذه الوعود المشار إليها كانت شفهيًا، وهي غير ملزمة قانونًا، ليست واقعية أيضًا فالإتفاقيات هي إتفاقيات، شفوية كانت أم مكتوبة في العرف السياسي- الدبلوماسي (Shiffrinson, 2016, 7-44)، وأخيرًا، فإن الحجة القائلة بأن الأمر متروك لدول أوروبا الشرقية لاتخاذ القرار بشأن مستقبلها بعد انتهاء الحرب الباردة، هي حجة مثيرة للقلق إذ ما حُصر خيارها بين عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو البقاء ضمن وضعها كما كان سابقًا تحت النفوذ الروسي، فالأصح هو إضافة خيار آخر أمام الدول المذكورة، وهو إنشاء منظمة جديدة تقوم على الأمن الجماعي الأوربي تتضمن إليها روسيا لاحقًا أيضًا، وهذا الخيار الأخير لم يطرحه الغرب.

كانت الخطوة الأخرى التي أدت إلى تدهور العلاقات مع روسيا في التسعينيات هي حملة القصف التي شنها حلف شمال الأطلسي ضد الصرب دون الحصول على إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، الأمر الذي أدى إلى حصول كوسوفو على الحكم الذاتي والاستقلال في وقت لاحق. مما عزز وجهة النظر الروسية التي أيقنت بأن الغرب، ومن خلال تصرفه من جانب واحد، إنما ينكر علنًا مصالح روسيا المشروعة، وهذا يتعارض مع ضرورات الأمن الجماعي (Hill, 2016, 140-144).

رابعاً: توقعات روسيا المتغيرة

بناءً على ما سبق، ما كان من المستغرب أن تشعر روسيا بالقلق من سلوك الغرب تجاهها، لذا باشرت بتغييراتٍ في توقعاتها المتصلة بدورها في التنظيم المستقبلي للأمن الأوربي، وساد اعتقاد لدى بعض المفكرين من أن الغرب اتبع سياسة في التسعينيات تجاه روسيا مثل سياسة المنتصرين في الحرب العالمية الأولى في فرساي، وكان من الأمور التي أزعجت الطبقة السياسية الروسية بشكل خاص بعضاً من الخداع المنهجي تجاه بلادهم والوعود الممنوحة لها والتي لم تُطبق، فيما لم

يكن هناك اعتبار غربي للمجال الحيوي الروسي مما ينذر بتداعيات على الأمن القومي الروسي، وفي الواقع، لم يفوت الغرب فرصةً لتوسيع مجال نفوذه (Karaganov, 2014).

لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، والذي حدث لاحقاً أنه كان هناك توافق بين الغرب وروسيا بعد مرحلة الإتحاد السوفييتي مستنداً على الأقل إلى تفاهم روسي - أمريكي مفاده أن كلا الجانبين سيتحركان نحو تعاون أوثق، ويحترمان مصالح كل منهما ويحققان مصالحهما المتبادلة، مثل تسويات مقبولة في القضايا الخلافية، وعلى الرغم من أن روسيا اتبعت هذا الفهم من الناحية العملية، إلا أن الولايات المتحدة تعاملت مع روسيا على أنها دولة مهزومة (Lukin, 2016, 98).

ليس من المبالغة القول بأنه بالفعل كانت هناك علاقة قوة غير متكافئة بين الغرب وروسيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التنازلات من جانب الروس مقارنة بالغربيين، فقد تصور زعماء الولايات المتحدة أنهم، وبعد انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، نجحوا في إنشاء إطار جديد للعلاقات مع روسيا، وأن روسيا الجديدة في عهد الرئيس بوريس يلتسين، وافقت على هذا الإطار فيما نظر الرئيس فلاديمير بوتين إلى الأمر بشكل مختلف. إذ رفض الروس قبول توصيفهم الذي أطلقه الغرب عليهم في الإطار الجديد للدول الكبرى - وهو وضع قوة أوربية عظمى ولكنها ليست قطباً عالمياً^(٩)، وباعتباره ضابطاً سابقاً في الاستخبارات السوفييتية (KGB) في ألمانيا الشرقية في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، شعر الرئيس بوتين بالإهانة على المستوى الشخصي، وعندما أصبح رئيساً في عام ٢٠٠٠، بذل كل ما في وسعه لاستعادة قوة روسيا في العالم، ولكن على النقيض مما يُلمح إليه أحياناً، فإن بوتين لم يغير على الفور توجهاته فيما يتصل بسياسة روسيا في التعامل مع الغرب، إذ كان يأمل في تحسين العلاقة أيضاً (Freedman, 2001, 17)، وكان رد فعل روسيا على أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ بمثابة دليل على ذلك .

بدلاً من محاولة تحسين العلاقات، بدا أن إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) لم تهتم كثيراً بالتعاطف الروسي، فقد أعلن الرئيس بوش بعد شهرين من الأحداث المشار إليها، أن الولايات المتحدة ستلغي من جانب واحد معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وكانت تلك المعاهدة الثنائية التي جرى توقيعها والمصادقة عليها في عام ١٩٧٢، قد سعت إلى إبقاء عدد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ بعيدة المدى حتى لا يؤدي إلى تقويض الردع النووي لكل منها، وكانت المعاهدة عاملاً مهماً للاستقرار الاستراتيجي أثناء وبعد الحرب الباردة . فمن خلال إلغاء معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية – ومن خلال تطوير وبناء أنظمة دفاع صاروخية استراتيجية في كاليفورنيا وألاسكا، والتي كانت موجهة خطابياً ضد "الدول المارقة" ^(١٠) مثل كوريا الشمالية وإيران، فقد حدث تقويض في قوة الردع الروسية، كان هذا على الأقل تصور روسيا (Sauer, 2011, 176)، فضلاً عن ذلك، أقنع الرئيس بوش حلف شمال الأطلسي بتركيب أنظمة دفاع صاروخية أمريكية على الأراضي الأوروبية، فاعتبرت موسكو أن نشر أنظمة الدفاع الصاروخي هذه (بما في ذلك أنظمة الرادار)، القريبة من الحدود مع روسيا، إنما يشكل تهديداً كبيراً للأراضي الروسية، وإن عدم وجود حدٍ أقصى لعدد الصواريخ الاعتراضية، إلى جانب إمكانية ربط هذه الصواريخ الاعتراضية بأجهزة استشعار بعيدة المدى على الرادارات والأقمار الصناعية، أعاد إضرام المخاوف الروسية (Lewis & Postol, 2008, 33039).

لقد بدا هذا الأمر منطقياً من جانب الخبراء الغربيين من حيث تفهم المخاوف الروسية، إذ أدى هذا إلى إيقاف التقدم في مجال الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وبسبب إشكالية الدفاع الصاروخي، علقت روسيا العمل بمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا ^(١١) ورفضت السماح بدخول معاهدة ستارت ٢ (المتعلقة بالأسلحة النووية الاستراتيجية) حيز التنفيذ .

خامساً : روسيا المحبطة والإنفراد الغربي

لقد شعر الرئيس بوتين بعدم الإهتمام بموقف روسيا من جانب الولايات المتحدة عندما قررت غزو العراق عام ٢٠٠٣ دون قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، واعتبر الزعيم الروسي ذلك دليلاً آخر على أن العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة لا يمكن النظر إليها من منظور المساواة والأمن الجماعي، فضلاً عن ذلك، لم يتمكن بوتين من منع جولة ثانية من توسع حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠٠٤ (Stent, 2015)، فقد انضمت بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث إلى كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي .

كان تغريب دول البلطيق ^(١٢) - وإن كان ذلك بإرادتها - على وجه الخصوص أمراً حساساً لأنها كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفييتي،، ورغم أن ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ترددت في ضم الدول المذكورة على وجه التحديد تحاشياً لرد فعل روسي، إلا أن ذلك لم يثنِ الولايات المتحدة عن المضي باتجاه توسيع الحلف الأطلسي شرق أوروبا .

إعتباراً من عام ٢٠٠٣ فصاعداً، بد أن مشروع دمج روسيا في المنظومة الغربية، أكثر صعوبة، فقد تخلت روسيا نفسها عن الفكرة بشكل أو بآخر، حيث هيمن عدم الثقة أكثر من ذي قبل، لقد انغلقت روسيا على نفسها وفقدت الأمل في أن تصبح جزءاً من منظومة الأمن الجماعي الأوروبية وربما يعود جزء من الانغلاق الروسي هذا إلى توجهات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، التي شهدت تحولاً في تغير الأداء الروسي تجاه الغرب من إبان الثورات الملونة التي حدثت في جورجيا - ٢٠٠٣، وأوكرانيا - ٢٠٠٤، وقزغيزستان - ٢٠٠٥، إذ وصف الكرملين هذه الأحداث على أنها ذات تنظيم مسبق وغير عفوية ولا يمكن أن تكون خالية من الدعم، الغربي (Lyne, 2015, 7-8) وبدت مخاوف موسكو ظاهرة من احتمال تعرض البلاد الروسية لمثل هذه المتغيرات، ونتيجة لذلك، بدأت القيادة الروسية بإشهار المواقف الروسية المضادة للمواقف الأمريكية في القضايا الدولية على نحو أظهر موسكو بوصفها القطب الدولي المكافئ للقوة الأمريكية سيما بعد ارتفاع أسعار النفط عالمياً

الأمر الذي منح روسيا ثراءً إقتصادياً عزز من قوتها العسكرية مستثمرةً إياها في السياسة الدولية .

كان العام ٢٠٠٧ هو العام الذي نفذ فيه صبر الرئيس بوتين علناً (Hill & Gaddy, 2015a)، فقد أيقن الزعيم الروسي أن هناك تجاهلاً وخداعاً غريباً واضحاً للزعامة الروسية عالمياً، لذا في مؤتمر ميونخ للأمن (٢٠٠٧)، انتقد الغرب من خلال تساؤله عن التأكيدات التي قدمها الشركاء الغربيون لبلاده بعد تفكك حلف وارسو قائلاً، أين تلك التصريحات اليوم؟، واقتبس الزعيم الروسي جزءاً من خطاب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي آنذاك مانفريد فورنر (١٩٨٨-١٩٩٤) في بروكسل في أيار عام ١٩٩٠، حيث قال حينها إن عدم نشر جيش حلف شمال الأطلسي خارج الأراضي الألمانية من شأنه منح الاتحاد السوفييتي ضمانات أمنية، وتساءل الرئيس بوتين لاحقاً، أين هذه الضمانات؟ (Putin, 2007).

بالرغم من ذلك، بدا أن هناك قصور في فهم الرسالة من الأمتعاض الروسي تجاه الغرب الذي أظهر رغبةً في المضي بتوسيع حلف شمال الأطلسي إلى مرحلة أخرى، هذه المرة كانت جورجيا وأوكرانيا على القائمة، ولأسباب تاريخية واقتصادية وأسباب تتعلق بالهوية الثقافية، كانت جورجيا، وخاصة أوكرانيا، بمثابة خطوط حمراء بالنسبة لروسيا، إذ كان من الواضح إنتماؤها إلى مجال النفوذ الروسي، وحتى المخططين الغربيين الذين صاغوا البنية الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة كانوا يدركون مدى حساسية الحالة الأوكرانية (Asmus et al., 1995, 7-33).

قبل شهرين من انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست (رومانيا) عام ٢٠٠٨، عبّر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (٢٠٠٤-...) للسمير الأمريكي آنذاك لدى روسيا وليام بيرنز (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، بوضوح عن المخاوف من احتمال أن تؤدي مسألة ضم أوكرانيا للنانو إلى تقسيم أوكرانيا إلى قسمين مما يفضي إلى العنف أو حتى إلى حرب أهلية (W. Binney et al., n.d.)، الأمر الذي قد يجبر روسيا لتقرر ما إذا كان يجب التدخل، لكن رغم تلك التحذيرات المبطنة،

قررت قمة الناتو لعام ٢٠٠٨ دعوة كرواتيا وألبانيا للانضمام إلى الدول الأعضاء، وفتحت الباب أمام العضوية النهائية لجورجيا وأوكرانيا، وجاء في البيان - الذي قدمه الرئيس بوش الأب نفسه في القمة، أن هذه الدول سوف تصبح أعضاء في حلف شمال الأطلسي، كانت هذه إشارة إلى أن الغرب، وبشكل خاص منظمة حلف شمال الأطلسي، قد انتهكا بوضوح الخط الأحمر الذي حددته روسيا.

كان رد الفعل الروسي هو غزو أجزاء من جورجيا عام ٢٠٠٨، وبعد مرور عام واحد، قطعت شركة غازبروم المملوكة للحكومة الروسية كل إمدادات الطاقة عن أوكرانيا، دون أي رد فعل يذكر من جانب الغرب (Ulrich Speck, n.d.)، وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى هذه الأحداث باعتبارها مقدمة للأزمة الأوكرانية الحالية، وتوقع أحد الخبراء الغربيين ذلك عندما قال بأن السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى الناتو سيؤدي حتماً إلى عملية انفصال مُخطط لها من موسكو لفصل شبه جزيرة القرم (قاعدة البحرية الروسية في البحر الأسود) عن أوكرانيا، كان فشل الدبلوماسية الغربية في توقع رد فعل بوتين العنيف في أوكرانيا يشير إلى ما ذُكر في بداية البحث من أن الغرب لم يعرف بوتين جيداً .

مع وصول الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف (٢٠٠٨-٢٠١٢) والرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) إلى السلطة، بدأت فترة من الهدوء تغطي على أجواء العلاقات بين روسيا والغرب، حاول الرئيس أوباما بدء عهد جديد من العلاقة مع روسيا وتجاوز الخلافات، في هذه الأثناء، اقترح ميدفيديف في حزيران ٢٠٠٨، معاهدة أمنية أوربية جديدة تقوم على مبادئ التعاون الجماعي، لكن ذلك لم يثر الكثير من الحماس في الغرب، في النهاية، أدت عملية (إعادة الضبط التي بدأها أوباما) إلى جعل الأمور أسوأ لأنها عززت مرة أخرى من توقعات روسيا المتصلة بالنوايا الغربية الشائنة تجاهها (Liik, 2015, 1-7).

خاتمة :

عندما خسرت روسيا الحرب الباردة، لم يكن واضحاً أن الغرب فهم بشكل كامل ما يعنيه ذلك بالنسبة لروسيا، وعلى النقيض مما كان يمكن توقعه إستناداً على مدى المئتي عام الماضية، لم تندمج روسيا بشكل كامل في الغرب بعد ذلك، وأمكن تفسير ذلك جزئياً بحقيقة أن الحاجة لدمج روسيا كانت أقل مما كانت عليه في الحالات السابقة لأن الحرب الباردة انتهت بشكل سلمي .

إن الفترات الانتقالية التاريخية تحتاج إلى دعم مؤسساتي، وهذا ما لم تشهده روسيا المتغيرة فضلاً عن أن الغرب استقز روسيا من خلال توسيع الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من دون وضع حدود لهذا التوسع، وبأشر بتركيب أنظمة دفاع صاروخي بالقرب من الحدود الروسية، دون وضع حدٍ لذلك أيضاً، وخاض حروباً رغم معارضة روسيا، إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في مناسبات مختلفة، أذعنت روسيا واتخذت خطوات بناءة تجاه الغرب (على سبيل المثال بعد ١١ يول ٢٠٠١)، ومع ذلك، كانت هناك حدودٌ للصبر الروسي وحدوداً للتوغل في مصالحها الوطنية المشروعة، وعلى وجه الخصوص، كانت ملامسة وضع جورجيا وأوكرانيا بمثابة خطوط حمراء بالنسبة لموسكو.

كان هناك استخفاف غربي بمدى استعداد بوتين للدفاع عما وُصِف بأنه المصالح الأساسية لروسيا، وكان هناك فشل أيضاً في الاتحاد الأوروبي ومجتمع السياسة الخارجية للتعَبُّر بالآزمات اللاحقة (جورجيا - القرم - أوكرانيا)، ومن الواضح أنه كان هناك افتقار إلى التفاهم والتعاطف من جانب الغرب الذي فشل في ملاحظة أن روسيا تعتبر أوكرانيا منطقة عازلة، فالأزمة الأوكرانية لم تبدأ بخطوة روسية جريئة أو حتى بسلسلة من المطالب الروسية غير الواقعية، لقد بدأت عندما حاولت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي إخراج أوكرانيا من محور روسيا وإدخالها في دائرة نفوذ الغرب، فروسيا ليست قوة صاعدة طموحة، فهي لا تزال قوة عظمى وإن كانت في مرحلة تراجع ، وهي تحاول التثبيت بأي نفوذ، ولا تزال تمتلك وتحافظ على مجال لا

يستهان به من النفوذ بالقرب من حدودها، حتى أن الدول الأقوى - وخاصة الولايات المتحدة - لا تستطيع الاستفادة من نقاط ضعفها المتزايدة، لذا فإن الخوف المستمر من تغلغل النفوذ الغربي، وليس الطموح الذي لا هوادة فيه، هو الذي إرتكز عليه رد روسيا في أوكرانيا.

يمكن القول بأن لاعلاقة لهذه الأزمة بالإمبريالية الروسية، فالأمر متعلق بالافتقار إلى التفكير الاستراتيجي طويل المدى، ونوع التصرف من قبل "الفائز" في الحرب الباردة، وإن غياب المخطط الليبرالي لدمج روسيا بشكل كامل في منظمة أمنية جماعية إقليمية هو السبب الكامن وراء هذه الأزمة، لذا فإن الأزمة الأوكرانية ليست سوى عرض واحد من الأعراض الجانبية لوضع دولي سقيم .

الهوامش

(١) إن الغرض من نظام توازن القوى ليس الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، كما أكد على نحو خاطئ العديد من منتقدي النظرية ، بل هو الحفاظ على سلامة نظام التعددية من خلال منع أي دولة طموحة من ابتلاع جيرانها ، والهدف الأساسي وراء هذه النظرية هو أنه لا ينبغي الوثوق بالدول التي تتمتع بقوة مفرطة، وهو ما يهدد كافة أعضاء النظام الدولي (Schweller, n.d.).

(٢) على سبيل المثال اهتم بسمارك مستشار ألمانيا (١٨٧١-١٨٩٠) ، بالعمل مع القوى العظمى في أوروبا لإحياء مفاهيم الوفاق الأوربي لعزل فرنسا حتى لا تجد ألمانيا نفسها محاطة بالأعداء (Koch, 1978, 267-270).

(٣) وصف جيرفيس عملية الإدراك (على سبيل المثال، كيف يتعلم صناع القرار من التاريخ) ثم استكشف الأشكال الشائعة من التصور الخاطئ (مثل المبالغة في تقدير تأثير الفرد) ، ثم يختبر أفكاره من خلال عدد من الأحداث المهمة في العلاقات الدولية من التاريخ الأوربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، التصور والتصور الخاطئ في السياسة الدولية أمر ضروري لفهم العلاقات الدولية اليوم (Jervis, 1976).

(٤) في مقاربة لهذا الشأن وصف كلارك كريستوفر الأمر بعنوان كتابه (السائرون النائمون) ، أن الوضع مطابق تماما لما كان الوضع في أوربا عشية الحرب العالمية الأولى من أن الأزمة الأوكرانية أظهرت عجز الاتحاد الأوربي في تكوين نظرة مشتركة لمثل هذه المسائل ، وأن صورة

- الوضع الآن لها ما يوازيها في عالم ١٩١٤ ، وأن مسببات الأزمة لا تعود إلى تلاعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالقوة فحسب، بل أن تحركات الإتحاد الأوروبي ساهمت أيضاً بتقويض الاستقرار في أوكرانيا (Clark, 2012).
- (٥) كانت عملية التحول إلى اقتصاد السوق قد أحدثت إشكالية في الفعاليات الاقتصادية والأنشطة التجارية نجمت عن مشكلة الشحة في السيولة النقدية التي ظهرت بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تركت آثارها السلبية على موازنة البلاد ، فيما عانى الإنفاق العسكري من الشح (Miller & Trenen, 2004, 10).
- (٦) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١ ، شهدت روسيا الاتحادية تحولاً جذرياً ، وجرى تقييم الحدث بأنه لم يكن عرضياً ، بل كان متوقعاً بسبب تكشف مكامن الضعف في النظام السوفيتي والتي لم يعد من الممكن بوجودها استمرار ذلك النظام (Nation, 2007, 3).
- (٧) خطاب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مانفريد فيرنر (١٩٨٨-١٩٩٤) أمام سفراء دول الحلف في قمة الحلف في ٢١ تشرين الأول ١٩٩١ بالعاصمة الإسبانية مدريد.
- (٨) قال الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين في خطاب له في قمة بوخارست لحلف الناتو عام ٢٠٠٨ إن وعد الناتو بعضوية جورجيا وجورجيا في المستقبل شكل "تهديداً مباشراً" للأمن الروسي (Erlanger, 2008).
- (٩) كانت هناك علاقة غير متكافئة آنذاك (عقد التسعينيات من القرن العشرين) بين روسيا والغرب الأمر الذي فرض تنازلات من روسيا تجاه الغرب (Hill, 2016, 143).
- (١٠) قال الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي في كتابه (الدول المارقة) أن ما تصف الولايات المتحدة دولاً بعينها بأنها مارقة ، فإن ذلك لا يعفي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى من هذا الوصف (تشومسكي، ٢٠٠٤).
- (١١) وهي معاهدة جرى إعدادها والتصديق عليها في الأصل خلال الأيام الأخيرة من الحرب الباردة، للحفاظ على محدودية المعدات العسكرية المنتشرة في أوروبا. وقد تضمن تحديث عام ١٩٩٩ للمعاهدة الأصلية نصاً يدعو لضبط النفس الروسي في (كالينينغراد وبسكوف) إقليميهما الواقعين على الحدود الغربية للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (Organization for Security and Co-Operation in Europe, 1999).
- (١٢) حسب التصورات الروسية ، فإن وجود حاجزاً بين الأراضي الروسية وبين جزءاً منها خارج الحدود (كالينينغراد) يمثل مشكلة للأمن القومي الروسي ، وهذا الحاجز تمثله دول البلطيق (Trampenau, 1996, 15).

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

تشومسكي، ن. (٢٠٠٤). الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية *Rogue States/The Rule of Power in International Affairs* (ترجمة) أ. أسبر).

المصادر الأجنبية:

Asmus, R. D., Kugler, R. L., & Larrabee, F. S. (1995). NATO expansion: The next steps. *Survival Global Politics and Strategy*, 37(1).

Bridge, F. R., & Bullen, R. (2005). The Great Powers and the European States System 1814–1914. In “*The reconstruction of Europe and the Alliance.*”

Clare, M. (1995). *Rogue States and Nuclear Outlaws.*

Clark, C. (2012). *The Sleepwalkers: How Europe Went to War in 1914* Penguin Books.

Deudney, D., & Ikenberry, J. (2009). The Unravelling of the Cold War Settlement. *Survival, Global Politics and Strategy*, 51(6).

Erlanger, S. (2008, April 5). Putin, at NATO Meeting, Curbs Combative Rhetoric. *New York Times*.

Freedman, L. (2001, August 6). The Transformation of NATO. *The Financial Times*.

Gardner, H. (2014, April 3). *From Berlin to Ukraine/Russia: Definitely there are things that do not love Walls....* Natowatch.

<https://natowatch-.org/default/2014/berlinukrainerrussia-definitely-there-are-things-do-not-love-walls>.

Goldgeier, J. M. (1988). NATO expansion: The anatomy of a decision. *The Washington Quarterly*, 21(1).

Hill, F. (2016). Putin- The one-man show the West doesn't understand. *Atomic Scientists*, 72(3).

Hill, F., & Gaddy, C. G. (2015a, February 16). *The American Education of Vladimir Putin / How the Russian leader came to oppose a country he knows little about*. The Atlantic.

<http://www.defenseone.com/threats/2015/02/american-education-vladimir-putin/105387/>.

Hill, & Gaddy. (2015b, February 16). *The American Education of Vladimir Putin*. Defense One.

<http://www.defenseone.com/threats/2015/02/american-education-vladimir-putin/105387/>.

Jervis, R. (1976). Perception and Misperception in International Politics. In *Princeton University Press*.

Karaganov, S. A. (2014, April). *Europe and Russia: Preventing a New Cold*. Russia in Global Affairs.

<https://eng.globalaffairs.ru/articles/europe-and-russia-preventing-a-new-cold-war>.

Koch, P. H. W. (1978). *A History of Prussia*. NY: Barnes & Nobel.

Kupchan, C. (1991). Concerts, Collective Security, and the Future of Europe. *International Security*, 16(1).

Lewis, G. N., & Postol, T. A. (2008). The European missile defense folly. *Bulletin of the Atomic Scientists*, 64(2).

Liik, K. (2015). How to talk with Russia. In *The European Council on Foreign Relations*.

Lukin, A. (2016). Russia in a Post-Bipolar World. *Survival Global Politics and Strategy*, 58(1).

Lyne, R. (2015). *Russia's Changed Outlook on the West: From Convergence to Confrontation*.

Mearsheimer, J. (1990). Back to the Future. *International Security*, 15(1).

Miller, S., & Trenen, D. (2004). *The Russian Millitary, Power*

& Policy.

Mosser, M. W. (2015). Embracing (embedded security): the OSCE's understated but significant role. *European Security Architecture*, 24(4).

Nation, R. C. (2007). *Russian Security Strategy Under Putin*. Strategic Studies Institute.

Organization for Security and Co-operation in Europe. (1999, November 19). *The Final Act of the Conference of the States Parties to the Treaty on Conventional Armed Forces in Europe*.

Putin, V. (2007, February 10). *Speech And The Following Discussion At The Munich Conference On Security Policy*.

Sarotte, M. E. (n.d.). A Broken Promise. *Foreign Affairs*, 93(5).

Sauer, T. (2011). *Eliminating nuclear weapons : the role of missile defense*. Columbia University Press.

Schweller, R. L. (n.d.). *The Balance of Power in World Politics*.

<https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.119>

Shiffrinson, J. R. I. (2016). Deal or No Deal? The End of the Cold War and the U.S. Offer to Limit NATO Expansion. *International Security*, 40(6).

Smith, J. (2008). *The Nato – Russia Relationship*. Center For Strategic & International Studies.

Stent, A. E. (2015). *The Limits of Partnership /U.S.-Russian Relations in the Twenty-First Century*. Princeton University Press.

Trampenau, T. R. (1996). *The Baltic States And Nato Expansion*. Naval Postgraduate School Monterey.

Ulrich Speck. (n.d.). *Russia's New Challenge to Europe*. <http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=55368>

W. Binney, MacMichael, D., McGovern, R., Murray, E., Pierce, C., & Wright. (n.d.). *Germany's Merkel needs to ask tough questions at NATO Summit.*

<http://natowatch.org/node/1525>

Waltz, K. (1979). *Theory of International Politics.*

Zelikow, & Rice. (1998). *Germany Unified and Europe Transformed.* Harvard University Press.